لنعزز وحدتنا العمالية تحت راية الوطن

عمال البحرين
bahrain workers

www.gfbtu.org

تصدر عن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين - ملحق مجلة عمال البحرين (SBWS305) مملكة البحرين

عدد خاص بالمؤتمر العام الثاني للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

الاصدار الثالث ١ أكتوبر ٢٠١٢

٤٩ نقابة ترسم اليوم مستقبل (عمال البحرين)

٤ نقابيات يتنافسن على مقاعد الأمانة العامة

ترشحت ٤ نقابيات من بينهن الأمين العام المساعد للمرأة والطفل سعاد مبارك، ورئيس نقابة رياض الأطفال ودور الحضانة أمينة عبدالجبار، ونائب رئيس نقابة ترافكو نجاة عبدالحسين، ونائب رئيس نقابة دلمون للدواجن حياة عبدالعال.

وكان باب الترشح لعضوية الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين للدورة المقبلة افتتح أمس الأحد، وسيستمر اليوم (الإثنين) حيث سيغلق عند الساعة الواحدة ظهراً.

وشهد اليوم الأول لفتح باب الترشح ترشح ٩ مرشحين بالإضافة إلى النقابيات الأربع، من ضمنهم أعضاء سابقون في الأمانة العامة.

ومن المتوقع أن تشهد الانتخابات أجواء تنافسية، حيث سيقرر ١٥٨ مندوباً تشكيلة الأمانة العامة الجديدة للاتحاد.

العمال يطالبون بالمصادقة على الاتفاقيات العمالية

شهد المؤتمر العام الثاني للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في يومه الثاني مناقشات طويلة حول ملامح الاستراتيجية لعمل الاتحاد في الفترة المقبلة.

وناقش المؤتمرون الذين توزعوا على أربع ورش، أوراق عمل أعدها متخصصون في الشأن النقابي والقانوني، تناولت قانون العمل البحريني الجديد، وضرورة تمكين المرأة في العمل النقابي، إضافة إلى مرئيات حول إصلاح سوق العمل.

وقد خلصت ورش العمل بعدة توصيات ستكون معروضة على المؤتمرين اليوم (الثلاثاء) للتصويت عليها واعتمادها ضمن المقررات التي سيخرج بها المؤتمر.

وحثت أبرز التوصيات الحكومة على التصديق على اتفاقيات العمل الدولية الأساسية، ووضع آليات واضحة لحماية العمالة المهاجرة، إضافة إلى تفعيل أشكال الحوار الاجتماعي مع المنظمات النقابية.

وكان الاتحاد قد نظم ورش عمل سابقة على أعمال المؤتمر لرسم ملامح استراتيجية الاتحاد في المرحلة المقبلة، نوقشت فيها أوراق العمل ذاتها بمشاركة ممثلين عن النقابات العمالية.

مسؤول المحطة لـ"حمدان وسعيد": "أنا هنا لمنعكما من الركوب" التفاصيل ص٢

صليبي: تنظيم العمل النقابي لا يحتاج إلى ترخيص التفاصيل ص٣

الاتحاد يكرم الداعمين للحركة النقابية البحرينية التفاصيل ص٦

الموقف المسؤول لاتحاد النقابات في الأزمة البحرينية التفاصيل ص٧

مسؤول المحطة لـ"حمدان وسعيد": "أنا هنا لمنعكما من الركوب"

صقر: نرفض التعددية في القرار المركزي .. وأدعو لاجتماع طارئ "للعمال العرب"

أجرى الحوار – محمود عبد الرضا

أكد الأمين العام للاتحاد العمالي العام في لبنان سعد الدين حميد صقر أن موقف اتحاده من التعددية النقابية يتلخص في تقبل التعددية في القاعدة ورفضها على المستوى الوطني لمصلحة الطبقة العاملة العربية، وأشار في حديث لـ "عمال البحرين" إلى أنه ينبغي أن يكون القرار المركزي واحداً، وأن تأخذ الديمقراطية دورها من خلال انتخاب الأجدر والأقرب للعمال، لافتاً إلى أن التعددية في البحرين ونظراً إلى صغر حجم القاعدة النقابية تعتبر تفتيتاً لبنية العمل، ولا تحقق وحدة العمال، مؤكداً "نحن كاتحاد عمالي عام في لبنان لسنا مستعدين لإقامة أي علاقة خارج إطار الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين".

علاقتنا قديمة تعود لأيام اللجان العمالية

عمال البحرين: كيف تعرفتم على الحركة النقابية في البحرين؟

سعد الدين: تربطنا علاقة قديمة كاتحاد عمال لبنان مع الحركة النقابية في البحرين منذ نشأتها، واتحادنا كان إلى جانب اللجنة النقابية البحرانية قبل أن يتشكل الاتحاد في البحرين، ومن هنا نشأت العلاقة المتميزة بين اتحادينا، ونحن ننظر إلى هذه العلاقة على أساس التكامل الذي نتطلع إليه أن يسود في البيت النقابي العربي الموحد لمواجهة التحديات والهجمات التي تشن على أمتنا من كل حدب وصوب لضرب مكوناتنا الاجتماعية، والتي من خلالها يسهل على المهاجمين النيل من الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وأشير هنا إلى أنه بالأمس قدم لي زميل نقابي كتاباً عن تأسيس الحركة النقابية في البحرين، قرأت من خلاله التضحيات التي قام بها العمال منذ عام ١٩٣٢م، والتي أوصلتكم إلى مصاف الاتحادات صاحبة القرار.

عمال البحرين: كيف وجدتم أعمال المؤتمر؟

سعد الدين: جئت هنا ممثلاً للاتحاد العمالي العام في لبنان ونقلت إلى المشاركين تحيات رئيس الاتحاد الأستاذ غسان غصن وقيادة الاتحاد، ومن خلال الكلمة التي ألقيتها مرتجلاً ذكرت أن اتحادكم قد يعتبر من أصغر الاتحادات في الوطن العربي من ناحية العدد، ولكنه الأكثر وجوداً في الساحة العربية، لذلك وصفت الأمين العام للاتحاد السيد سلمان المحفوظ بالعملاق النقابي العربي؛ لأنه فرض وجوده في المحافل من خلال الحريات النقابية، وفرض وجوده من خلال الديمقراطية ومن خلال المحافل العربية والدولية. وحال كلامي يغني عن جواب سؤالكم.

نعم للتعدد في القاعدة لا في القرار المركزي

عمال البحرين: طرأت في البحرين قضية التعددية النقابية، فما هو موقفكم من ذلك؟

سعد الدين: موقفنا من التعدد واضح، قد يكون هناك تعددية في القاعدة، لكن لمصلحة الطبقة العاملة العربية يجب أن يكون القرار المركزي واحداً، وأن تأخذ الديمقراطية دورها من خلال الأجدر والأقرب للعمال، من هنا نحن قلنا لا نوافق على ما يجري في التعددية في مصر والأردن واليمن وبقية المنظمات العربية، التي تفرض عليها التعددية. بطبيعة الحال عندما نرفضها هناك سنرفضها في البحرين لأن حجم قاعدتها العمالية أصغر بالنسبة إلى بقية البلدان العربية، والتعددية تكون تفتيتاً هنا ولا تعمل للوحدة، ونحن كاتحاد عمالي عام في لبنان أكدنا هذا الموقف، ولسنا مستعدين لإقامة أي علاقة خارج إطار الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وهذا ما أثبتناه خلال التجربة القريبة الماضية.

المسئول أخبر "حمدان وسعيد" أنه جاء لمنعهما

عمال البحرين: كيف قرأتم منع الضيوف من المشاركة في أعمال المؤتمر؟

سعد الدين: أشرت إلى أن هناك تدخلاً ونحن نرفضه وأعلنت تضامننا مع زملائنا من تونس وبقية الدول والمنظمات التي منعت من منح تأشيرات للدخول، ونحن في لبنان كنا في طليعة الممنوعين للمشاركة بشكل فعال، وكنت نقلت للمؤتمر تحيات ممثلَي منظمة العمل الدولية وليد حمدان وعبيد البريكي وممثل الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب مصطفى سعيد الذين التقيتهم في مطار بيروت إذ منعوا من ركوب الطائرة نظراً للتعليمات المشددة لشركة طيران الخليج، وقال مدير المحطة لهم إنه جاء خصيصاً للحؤول دون صعودهم للطائرة، وفي مطار البحرين التقيت زملاء في تونس وحملوني التحيات للحركة النقابية في البحرين، من هنا نقلت للمؤتمر تحيات عمال لبنان والمقاومين لكل أشكال الاضطهاد والاحتلال على الأراضي اللبنانية وحملت رمز المقاومة وعزة لبنان وشموخه.

أدعو لاجتماع طارئ "للعمال العرب"

عمال البحرين: برأيكم، ما هو الطريق الأنجع لمواجهة تحديات الحركة النقابية العربية؟

سعد الدين: تقديري لا بد أن يكون هناك مجلس مركزي استثنائي طارئ للاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب لبحث الأمور ومواجهتها ضمن البيت النقابي العربي.

عمال البحرين: ما هي سبل تعميق التضامن بين الحركات النقابية العربية؟

سعد الدين: نعمق التضامن من خلال التواصل ما بين المنظمات والعلاقات الثنائية وإقامة ورش التدريب لممارسة العمل النقابي على أسس متطورة حديثة ديمقراطية بعيدة عن الأساليب التقليدية، وليس دورنا كنقابيين فقط فض الخلافات، ولكن تعميم الحرية والديمقراطة بين الطبقة العاملة.

عمال البحرين: بشكل عام، كيف ترى مستقبل الحركة النقابية في الوطن العربي؟

سعد الدين: أنا لا أرى أن الأجواء مريحة في الوطن العربي والحركة النقابية العربية إن لم تعِ المخاطر التي تحيط بها، فليعلم القاصي والداني نحن أهل مكة وأدرى بشعابها، ولسنا بحاجة إلى معلمي ديمقراطية وحريات، من هنا أرى أننا قادرون على تأمين كل هذه المستلزمات ولسنا بحاجة إلى دراهمهم ولا إلى مدارسهم.

السلطات الحاكمة تسعد لتقييد العمل النقابي

عمال البحرين: برأيك، ما هو دور السلطات الحاكمة في الوطن العربي لضرب العمل النقابي؟

سعد الدين: السلطات الحاكمة دائماً تسعى لوضع يدها على أنشطة ومؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها، وفي طليعة هذه الأنشطة الحركة النقابية العربية، وتسعى لذلك من خلال ضعاف النفوس الذين يرتضون لأنفسهم أن يقوموا بأدوار مأجورة، لكن في المقابل هناك من ضحوا ودفعوا الثمن الغالي إلى أن وصلت الحركة النقابية العربية إلى الوضع التي هي عليه اليوم، ونحن هنا اليوم مؤتمنون على العمل النقابي ويجب أن نحافظ عليه بكل تجرد وإخلاص.

عمال البحرين سيتجاوزون كل الصعوبات

عمال البحرين: هل تعتقدون قدرة عمال البحرين على تجاوز الصعوبات التي تحوط الحركة النقابية؟

سعدالدين: لا شك في ذلك، أنا كنت الأمين العام المساعد في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وشاركت مع المغفور له حسن جمام في اجتماعات كانت تعقد مع وزير العمل في ذلك الوقت مجيد العلوي، وكانت هناك صعوبات كثيرة تم تجاوزها، والتحديات الموجودة اليوم قياساً بالظروف التي مرت ليست بالمقياس الخطير الذي كان آنذاك، وهذا غبار عابر كما يقولون والزبد يذهب جفاء، وكل هذا زائل أمام الإرادة والعمل المخلص والجاد.

عمال البحرين: ماذا تقولون لعمال البحرين في كلمة أخيرة؟

سعد الدين: نهنئهم بمؤتمرهم متمنين لهم التوفيق بشرط هذه الاستمرارية والالتفاف حول اتحادهم ونقاباتهم وبشرط الثقة بمن سخَّروا أنفسهم لخدمتهم دون منة أو أجر من أحد.

صليبي: التنظيم النقابي في القطاع العام لا يحتاج إلى ترخيص

أكد الأمين العام للاتحاد الدولي للخدمات العامة غسان صليبي أن الاتفاقية الدولية (٩٧) كفلت الحق في تأسيس النقابات في القطاعين العام والخاص بحرية، مشيراً إلى أن منع تأسيسها يخالف الاتفاقيات ومعايير العمل الدولية، وأوضح أن تنظيم العمل النقابي على أرض الواقع لا يحتاج إلى ترخيص من السلطة، وإنما من القائمين على العمل النقابي.

جاء ذلك خلال لقاء قصير مع نشرة عمال البحرين.. هذا نصه:

عمال البحرين: كيف يمكن انتزاع حق التشكيل النقابي في القطاع العام؟

صليبي: إن الاتفاقية الدولية ٩٧ كفلت الحق في تأسيس النقابات بحرية تامة في القطاعين، وإن المنع خلاف هذه الاتفاقيات ومعايير العمل الدولية في أن تنظيم العمل النقابي على أرض الواقع لا يحتاج إلى ترخيص من السلطة وإنما من القائمين على العمل النقابي نفسه. وإننا مررنا بعدة تجارب ومنها بعض النقابات المصرية في القطاع العام أسستها نقاباتها مع عدم الاعتراف بها قانونياً إلا أنها استطاعت أن تثبت حقها، وقد قبلنا عضويتها في الاتحاد الدولي للخدمات لتعزيز الثقة في نفسها من خلال الحماية الدولية التي يضفيها الاتحاد على المنتسبين إليه.

عمال البحرين: ما رأيكم في الحركة العمالية البحرينية؟

صليبي: الحركة العمالية البحرينية حركة نقابية عريقة محترمة في الأوساط الدولية النقابية بما فيها منظمة العمل الدولية والعربية والاتحادات الدولية النقابية منذ أيام اللجان العمالية، ومنذ تأسيس الاتحاد برهن أعضاؤه على عراقة الحركة النقابية وجديتها في العمل النقابي على المستويين الدولي والمحلي، وقد لمست هذه الجدية والدافعية النقابية الجريئة المخلصة من خلال احتكاكي مع بعض المتدربين النقابيين في عدة دورات كنت أقوم عليها في المعهد الدولي بتورينو.

إن ما يميز الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين كما أسلفت الجدية والشجاعة والديمقراطية في ظل الاستقلالية وعدم المركزية وتنوع الأعضاء من حيث اللون السياسي والمذهبي وعدم ارتهانها للسلطة في قراراتها.

عمال البحرين: هل تعتقدون أن منع الوفود من حضور المؤتمر له تأثير سلبي في نجاحه؟

صليبي: إن الانطباع الذي أمتلكه عن مملكة البحرين وحكومتها هو الانفتاح على المجتمع الدولي من خلال العلاقات الطيبة مع جميع دول العالم، كما عرفت بالانفتاح والمرونة وتعزيز الديمقراطية، وقد تأكد لي من قانون النقابات الذي يعتبر قانوناً راقياً وكذلك قانون العمل ومما لمسناه من انفتاح المملكة وتقدمها، أنني متفاجئ مما حدث من منع الوفود لأن ذلك خلاف كل ما أعرفه عن واقع المملكة، لكن مع منع الوفود أريد أن أوضح أن هذا المنع لا يعطل المؤتمر أو عمل الاتحاد بل يعطيه دفعة أكبر للتقدم، كما أن المنع مع الأسف أعطى صورة مختلفة للدولة على المستوى الدولي، وإذا افترضنا أن الغرض من منع الوفود هو إفشال المؤتمر فإني أؤكد هنا أن نجاح المؤتمر لا يتوقف على دخول الوفود وإنما على مساندتهم وتضامنهم مع الحركة النقابية في البحرين بغض النظر عن بُعْد المسافات وقربها، وإن تمكين الحركة النقابية فيه مصلحة البلاد ويعزز الاستقرار والتنمية في المجتمع.

عمال البحرين: ماذا توصون الأمانة العامة القادمة لتعزيز مكانة الاتحاد على المستويين المحلي والدولي؟

صليبي: الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أثبت قدرته على

القيام بدوره وأداء مسئوليته على الوجه الأكمل، ولذلك فإن الرأي العالمي يحترمها ويقدر مكانتها، وأنا شخصياً معجب بها وأوصي القائمين عليها بإكمال الطريق بنفس النَّفَس والقوة وبذل الجهود لتعزيز مكانة العمل النقابي من خلال التمسك بالحرية والاستقلالية والديمقراطية مع احترام التنوع السياسي والديني والحفاظ على هذا التنوع والاستقلالية بغض النظر عن الاختلافات السياسية والمذهبية، والعمل من خلال القواعد العمالية والتواصل معها حتى تعكس الأمانة العامة آراء جميع العمال وتنوعهم بشكل يكفل الوحدة العمالية.

مفصولو (ألبا) يحيّون جهود الاتحاد العام والمنظمات الدولية

هنأ عمال ومفصولو شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وهياكله بمناسبة عقد المؤتمر العام الثاني، مؤكدين تقديرهم للاتحاد على عمله من أجل الدفاع عن حقوقهم وخاصة في فترة الفصل من العمل.

وحيّى عمال (ألبا) في بيان للجنة المفصولين الجهود التي بذلتها كل المنظمات العمالية الدولية والعربية التي ساندتهم لنيل حقوقهم المشروعة.

وأكد عمال (ألبا) أنهم سيكونون ضمن أعضاء المؤتمر القادم، معبرين عن أسفهم من سلوكيات من وصفوهم بـ"جهات التأزيم" التي أرادت سلخ نقابة عمال (ألبا) من الجسم العمالي الذي ساهمت في تأسيسه وهو الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

وأضاف البيان: لقد اختطفت الإرادة العمالية في (ألبا) وزُورت لتحقيق قرار الانسحاب من الاتحاد العام، مشيراً إلى أن هذا القرار يشوبه الكثير من اللغط بعد رفع عدد كبير من الحاضرين في الجمعية العمومية عريضة ترفض الانسحاب من الاتحاد العام لعمال البحرين وتفتيت وحدة الجسم العمالي في البحرين.

وشدد البيان على ضرورة عدم ارتهان القرار النقابي لإدارة الشركة، لأن هذا الارتهان يمس استقلالية العمل النقابي.

وقال عمال ألبا إنهم لا يزالون يعتبرون نقابتهم عضواً في الاتحاد العام بصرف النظر عن قرار الانسحاب الذي تجاهل الإرادة العمالية.

تمكين "المرأة" في العمل النقابي

أكد المشاركون في مناقشات ورقة "المرأة العاملة" التي أدارتها الأمين العام المساعد للمرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين سعاد مبارك ضرورة القيام بحملات توعوية تستهدف النساء العاملات بشكل خاص حول أهمية النقابات والعمل النقابي من أجل تحصيل حقوقهن.

وأوصوا بعمل حوار مباشر مع النساء العاملات من أجل التعرف على همومهن وقضاياهن الخاصة، وبتواجد النقابيين في أماكن العمل التي تتركز فيها النساء من أجل إدماجهن في النقابات العمالية.

ولفت المشاركون في الورشة إلى تنظيم حملات توعوية لإقناع الجميع من المسؤولين والقواعد النقابية بأهمية الدفاع عن حقوق النساء واعتبار العمل من أجل تحسين أوضاعهن من القضايا الجوهرية التي لا يمكن إهمالها لتحقيق الديمقراطية والتنمية الاجتماعية، مشيرين إلى أهمية الإدماج الفاعل للنساء في الخدمات النقابية كالتدريب والتثقيف النقابي وتنظيمها وفق أوقات تناسب أوقات النساء العاملات.

وذكروا ضرورة تبني سياسات داخلية تدعم المساواة بين الجنسين وتعاقب التصرفات التي تخل بهذه المساواة، وضرورة ضمان وصول النساء إلى المراكز القيادية في النقابات وأن تشارك النقابيات في المفاوضات الجماعية، مؤكدين أهمية التنسيق مع المنظمات النسائية من أجل ضمان تواصل أفضل مع النساء والعاملات بشكل خاص حول القضايا التي تخصهن.

برامج لخلق كوادر نقابية شابة

خلص المشاركون في ورقة "تمكين الشباب العامل" إلى ضرورة تخصيص برامج تدريب نقابية للشباب تنطلق من حاجاتهم وتهدف إلى استقطابهم، مؤكدين أهمية إعداد نشرة إعلامية دورية تهتم بلجنة الشباب العامل وتسهم في تعريف العناصر الشبابية على بعضها البعض ومد جسور التواصل بين شباب النقابات كافة.

وأوصى المشاركون بوضع برنامج ثقافي واجتماعي سنوي، والسعي إلى تنفيذه واحتضان المبدعين من الشباب العامل وتمكينهم من الدعم اللازم لإنجاز معارضهم وطبع أعمالهم الإبداعية من شعر ورواية ورسم ومسرح وموسيقى، لافتين إلى ضرورة العمل على تنظيم مباريات وأنشطة رياضية وتنظيم رحلات استطلاعية.

وشددوا على أهمية الاهتمام بالكادر النقابي الشاب وتفعيل أدواره.

"الصحة والسلامة" تطالب بالالتزام باتفاقية "١١١"

طالب المشاركون في ورشة "الصحة والسلامة المهنية" بالتنصيص في القوانين المحلية على مبدأ عدم التمييز في الاستخدام والمهنة سواء بين الباحثين عن العمل أو بين العمال، ضماناً لتكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل، طبقاً لما نصت عليه الاتفاقية الدولية للعمل (١١١) التي صادقت عليها مملكة البحرين، والتأكيد على أولوية المواطنين في التوظيف.

ودعا المشاركون في الورشة التي أدارها الأمين العام المساعد للقطاع الحكومي السيد هاشم سلمان إلى منع العمل الجبري بمختلف أشكاله استناداً لأحكام الاتفاقيتين الدوليتين للعمل (٢٩) و(١٠٥) اللتين صادقت عليهما أيضاً مملكة البحرين، ومنع المتاجرة بالأيدي العاملة مع تجريم الأفعال التي تندرج ضمن هذه الممارسة المخلة بكرامة العامل، الأمر الذي يتطلب تفعيل أحكام القانون برقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة فيما يتعلق بالممارسات التي يتعرض لها الأطفال الأجانب والمخلة بمبدأ الكرامة البشرية.

وأكد المشاركون في توصياتهم أهمية تدعيم حقوق المرأة العاملة، وخاصة من خلال التنصيص على أن كل إجراء أو قرار يتخذه صاحب العمل ويكون مخالفاً لمبدأ عدم الميز على أساس الجنس، بصفة مباشرة أوغير مباشرة، يعتبر باطلاً ويستوجب عقوبات جزائية رادعة.

وطالبوا بتدعيم حماية الأطفال ضد الاستغلال في مجال العمل، وخاصة من خلال التنصيص صراحة على منع أسوأ أشكال عمل الأطفال استناداً للمفهوم الذي أقرته الاتفاقية الدولية للعمل برقم (١٨٢) التي صادقت عليها مملكة البحرين، والإقرار بالحق النقابي لجميع الأشخاص سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العمومي.

وأشاروا إلى رفع القيود القانونية التي تكبل ممارسة حق الإضراب وحق المفاوضة الجماعية سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي، مع إرساء حماية جزائية رادعة ضد كل الممارسات التي من شأنها أن تعرقل العمل النقابي الشرعي.

وأوضحوا ضرورة مراجعة الفقرة (٣) من المادة (٨) وذلك للتنصيص صراحة على أن الهيكل المؤهل لتمثيل العمال في المحافل الدولية وفي المفاوضة الجماعية هو الاتحاد النقابي الأكثر تمثيلاً، مع ضرورة تحديد معايير التمثيلية النقابية بصفة موضوعية وإسناد صلاحية تقديرها لهيكل مستقل عن السلطة التنفيذية وعن صاحب العمل، مؤكدين التصديق على اتفاقيتي (٨٧) و(٩٨) الدوليتين، وإيجاد قانون شامل للعاملين في القطاع الجوي يغطي الطيران المدني والصحة والسلامة المهنية للعاملين في هذا المجال.

تفعيل الحوار الاجتماعي وإقرار حد أدنى للأجور

دعا المشاركون في مناقشة ورقة العمل حول "إصلاح سوق العمل البحريني ودور الحركة النقابية العمالية" التي أدارها الأمين العام المساعد للتنظيم النقابي محمد عبدالرحمن إلى توفير الإرادة السياسية والحكم الصالح والمناخ الديمقراطي الحقيقي من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وشدد المشاركون على أهمية المصادقة على اتفاقيات العمل الأساسية الواردة في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لما لها من تأثيرات في تفعيل المشاركة الحقيقية للعمال وممثليهم في الحوار الاجتماعي الحقيقي.

وأكدوا أهمية بناء ودعم هياكل الحوار الاجتماعي من خلال تأسيس مجالس وطنية ثلاثية الأطراف للأجور ومجلس اجتماعي واقتصادي، والنهوض بالحوار الاجتماعي الحقيقي بين الشركاء الاجتماعيين، وتمثيل العمال في مواقع صنع القرار، وذلك للإشراف والمراقبة على البرامج والخطط والمشاريع التي تقوم بها كل الجهات المعنية، مطالبين بإنشاء المجلس الأعلى للأجور والتصديق على اتفاقية العمل الدولية الخاصة بالحد الأدنى للأجور وإنفاذها من خلال التشريعات وقوانين العمل الوطنية لتغطية كل الشرائح العمالية دون تمييز.

ونادى المشاركون بضرورة إنشاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين، وتأكيد أهمية إعادة النظر في هيكلة سوق العمل عبر خلق بيئة عمل مناسبة للاستثمار في اقتصاد حقيقي ومنتج.

ودعوا إلى مشاركة نقابية لمتابعة الاتفاقيات الاقتصادية كاتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين وأمريكا ومنظمة التجارة العالمية، ليكون الطرف العمالي طرفاً فاعلاً في آليات المتابعة لكل المنظمات العالمية مع الجانب الحكومي، وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإيصال مرئيات الحركة النقابية.

وشددوا على اعتماد سياسة واضحة تجاه العمالة المهاجرة تقوم على احترام حقوقها الإنسانية والنقابية وعلى قاعدة مساواتها بالعمالة الوطنية طبقاً لمعايير العمل الدولية وإيجاد الحمائيات في انتقال العمالة الوطنية عند إجراء سياسة الخصخصة للمشاريع الحكومية مع عدم خصخصة القطاعات الخدمية المتعلقة بالوضع المعيشي للمواطن كالتعليم والصحة والسكن.

الدعوة للمصادقة على اتفاقية العمالة المنزلية وضمان حقوق العمال المهاجرين

دعا المشاركون في مناقشة ورقة "العمالة المهاجرة" حكومة البحرين للتصديق على اتفاقية حماية العمالة المنزلية، والتوجه الفعلي نحو إلغاء نظام الكفيل ووضع آليات لحماية هذه العمالة المهاجرة.

وأكدوا ضرورة القضاء على جميع أشكال الاتجار بالبشر والعمل الجبري من خلال القضاء على ما يطلق عليه عمال (الفري فيزا) بالتزامن مع العمل على تحسين رواتب العمال المهاجرين.

وطالب المشاركون الذين ناقشوا ورقة العمل التي أعدها مسؤول العمالة المهاجرة في المكتب الإقليمي العربي لمنظمة العمل الدولية أظفر خان، واستعرضها نائب الأمين العام للاتحاد إبراهيم حمد، طالبوا بـ"زيادة عدد المفتشين على مواقع العمل والقضاء على البيئة غير الصحية وغير الملائمة لسكن العمال ووضع قوانين صارمة لضمان احترام القوانين واللوائح الخاصة بالصحة والسلامة المهنية التي تتسبب في وفاة وعجز العديد من العمال المهاجرين".

وشددوا في التوصيات التي خرجوا بها على أهمية تنظيم برامج توعية بضرورة الالتزام بالقوانين المنظمة للصحة والسلامة المهنية بعدة لغات، بحيث تشمل اللغات التي يتحدث بها العمال المهاجرون، والعمل على تدشين حملة وطنية للتوعية المجتمعية لاحترام وتطبيق المعايير الدولية لعمال المنازل.

وطالب المشاركون الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بتشكيل مكتب لتنشيط العضوية للعماله المهاجرة في النقابات بالتعاون مع الاتحادات الدولية ومن خلال أشخاص من نفس جنسيات العمال المهاجرين، إلى جانب تشكيل لجنة معنية بالدفاع عن العمال المهاجرين في هياكل الاتحاد تتضمن عضويتها عمالاً أجانب، داعين إلى تنفيذ برامج ترفيهية مشتركة مع أندية الجاليات الأجنبية بهدف استقطاب العمالة المهاجرة لعضوية النقابات والوقوف على أسباب عزوفهم عنها، فضلاً عن الوصول للعمال المهاجرين في مواقع سكنهم.

وكانت الورشة ناقشت خصائص العمالة المهاجرة في البحرين، وحقوق العمال المهاجرين في ضوء المعايير الدولية وحقوق الإنسان، وحقوق العمال المهاجرين في البحرين بين القوانين والانتهاكات، والعمال المهاجرين والحركة العمالية البحرينية.

أجر عادل ونقابات قوية

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أن مهمته الجوهرية هي الدفاع عن حقوق العمال بهدف تحسين شروط المعيشة والعمل في وطننا.

وتتوخى الاستراتيجية تحسين شروط المعيشة وشروط العمل وظروفه في جميع القطاعات، وتعزيز التنمية البشرية المستدامة، عبر تعزيز الحقوق النقابية وتنمية قوة النقابات، وتقديم وظائف مستقرة لائقة ذات مستوى عال في وطننا، بالإضافة إلى تعزيز سياسة التأثير، وتنمية قدرة المؤسسات والهيكلية الثلاثية.

وأشار إلى أنه يملك نهجاً قائماً على الحقوق، كحق العمل النقابي في جميع القطاعات، والذي يعد جزءاً من حقوق الإنسان، وهو نهج يعتمد على المساواة والتضامن والديمقراطية وحسن الإدارة.

وأضاف أن حقوق العمال ومعايير العمل في منظمة العمل الدولية وفي الإعلان العالمي لمبادئ العمل اللائق وما يتلاءم مع معايير العمل الدولية من تشريعات العمل المحلية، هي المرجعية في برنامج عمل الاتحاد العام.

وأكد ضرورة التواصل مع النقابات والعمال، ومد شبكة التواصل مع المحيط الخليجي والإقليمي والقومي العربي والمنظومة الدولية العمالية المتمثلة في المنظمات العمالية والنقابية الدولية، من أجل العمل المشترك لمواجهة العمالة الاستغلالية ومساندة حقوق العمال في سبيل عالم عمل عادل خال من الاستغلال.

وشددت الاستراتيجية في السياق ذاته، على ضرورة تعزيز التواصل الداخلي بين شركاء الإنتاج، وعلى الحوار الاجتماعي بين الطرف الحكومي ممثَّلاً في وزارة العمل، وطرف أصحاب العمل ممثَّلاً في غرفة تجارة وصناعة البحرين. ويكون هذا التواصل إما عبر العمل الثنائي مع هذه الأطراف من خلال الهيئات واللجان الثنائية، وإما من خلال المجالس الثلاثية.

ويطمح الاتحاد إلى رؤية عالم عمل بنقابات قوية تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بصفته منظمة حرة مستقلة ديمقراطية تعمل من أجل أن يكون لكل عامل -بغضِّ النظر عن أصله وجنسه وانتمائه وعقيدته- أجر عادل وعمل لائق وحياة كريمة وشروط عمل صحية وآمنة وسط بيئة عمل مؤاتية للعمل النقابي، تضمنها تشريعات عمل متقدمة، ويجري فيها تعزيز وتنفيذ معايير العمل الدولية، حتى تسود العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان التي تعد حقوق العمال جزءاً أصيلاً منها.

صعوبات تعيق تفعيل العمل النقابي

يشكل سوق العمل المشوه نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة أكبر تحد تواجهه الحركة النقابية بما يخلقه من وظائف غير مستقرة ومتدنية الأجور والظروف، حيث يحرم عمال القطاع الحكومي -ونسبتهم ٣٠٪ من القوى العاملة- من حق التنظيم النقابي، كما يعاني عمال القطاع الخاص في معظم مؤسساتهم صعوبات كبيرة -وخاصة بعد اندلاع أزمة ٢٠١١م، إما في تأسيس نقابات جديدة، وإما في تفعيل عمل النقابات القائمة، وخاصة بعد إنشاء نقابات غير مستقلة تؤثر في عمل النقابات وعضويتها في مواقع العمل.

ولذلك يحتل العمل من أجل التنظيم النقابي أهمية قصوى، وخاصة في تنظيم الفئات المهمشة في العمل النقابي، والتي تتمثل في ضعيفي الأجر، والعمال المؤقتين، والشباب، والمرأة العاملة، والنساء المهاجرات للعمل.

ويسعى الاتحاد في هذا الإطار إلى تنظيم حملات لضمان الحق الشرعي في التنظيم في كل القطاعات، ورفع كثافة التمثيل النقابي من خلال تنظيم العمال مع التشديد على فئات العمال الأقل حظاً، وهم المؤقتون والشباب والنساء والمهاجرون والقطاع غير المنظم، بالإضافة إلى تخصيص أمانة مساعدة أو لجنة أو وحدة داخل الاتحاد العام معنية تحديداً بمشكلات العمالة المهاجرة وتنظيمها نقابياً والدفاع عنها.

وأشارت الاستراتيجية إلى أنه على الاتحاد البدء في تنظيم العمال في مواقع العمل غير المنظمة -وخاصة فئات العمال المهمشين، وهم: الشباب والنساء والمهاجرون والمؤقتون-، والاستفادة من باب المفاوضة الجماعية في قانون العمل الجديد لتحقيق مزيد من الحقوق العمالية، وخاصة في دعم سياسة تطوير المساواة بين الجنسين في الأجور والعلاوات وفرص الترقي وزيادة بنود هذه المساواة في اتفاقيات التفاوض الجماعي، والعمل على تطوير شبكات الاتصال بين النقابات باستمرار لتبادل الخبرات في استراتيجيات التنظيم والتوظيف والاحتفاظ بالعطاء بما يضمن تحسين الوضع في الوظائف الثانوية الأقل حظاً في سوق العمل، وعلى الاتحاد أيضاً بناء القدرات وتدريب أعضاء النقابات.

وشددت الاستراتيجية كذلك على جمع المعلومات عن الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة في الصناعات المعنية باتفاقية التجارة الحرة، لضمان ألا تقل حقوق العمال في هذه الشركات في البحرين عن مثيلاتها في مواقع هذه الشركات خارج البحرين.

"المركزي" تعطل بسبب أحداث فبراير

عقد المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين طيلة الدورة الماضية للأعوام ٢٠٠٨م – ٢٠١١م ثمانية اجتماعات اعتيادية وآخر تشاوريّاً دعا إلى عقده جميع رؤساء النقابات وأعضاء المجلس المركزي وأعضاء الأمانة العامة، للتشاور بشأن الوضع العام بالبحرين إبان الأحداث التي مرت بها بعد ١٤ فبراير ٢٠١١م.

وأوضح المجلس في تقريره الختامي الذي أعدَّه بمناسبة عقد المؤتمر العام الثاني للاتحاد لانتخاب الأمانة الجديدة وانتهاء الدورة الحالية أن جميع اجتماعات المجلس المركزي عقدت بالأغلبية المطلقة، بحسب اللوائح المعمول بها، مشيراً إلى أنه اضطر إلى تأجيل انعقاد بعض الاجتماعات بسبب عدم اكتمال النصاب، واضطر في بعض الأحيان إلى عقد اجتماعات تكميلية لمتابعة جدول الأعمال المقر من قبل الأعضاء.

ولفت إلى أن الظروف الاستثنائية التي مرَّت بها البحرين وما ترتب عليها من فصلٍ للنقابيين وأعضاء الأمانة العامة والعمال، أدت إلى تأجيل المجلس لاجتماعاته في تلك الفترة لعدم توافر النصاب المطلوب وانشغال المجلس مع الأمانة العامة في متابعة ورصد ملف العمال المفصولين بسبب الأزمة، وتابع: "وبمجرد عودة مفصولي الأمانة العامة ومعظم العمال المفصولين باشر المجلس عقد اجتماعه الاعتيادي، واتخذ قراره بتمديد عمل الأمانة العامة حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٢م، على أن تبادر الأمانة العامة بعقد المؤتمر الثاني للاتحاد من ١٥ سبتمبر ٢٠١٢م إلى ١٥ أكتوبر ٢٠١٢م".

وأكد التقرير أن أعضاء الأمانة العامة واظبوا على حضور اجتماعات المجلس المركزي إلا في حالة غياب بعضهم لحضور دورات خارج البحرين، وأن الأمين العام والأمناء المساعدين قاموا بالرد على جميع الاستفسارات والاستيضاحات التي كان يقدمها أعضاء المجلس فيما يخص الأمور المالية أو القرارات التي تتخذها الأمانة العامة.

وكان انتخب مع بداية الدورة الأولى ٢٠٠٨م نائب رئيس نقابة بناغاز حسن الحلواجي رئيساً للمجلس، ورئيس نقابة بابكو محمد الدولابي ورئيس نقابة باس يوسف الخاجة نائبين للرئيس، بينما انتخب رئيس نقابة الحد للطاقة السيد فلاح هاشم وعضو مجلس إدارة نقابة بناغاز أسامة سلمان مقررين للمجلس، إلى جانب انتخاب أعضاء لجان المجلس المركزي: لجنة فض المنازعات، لجنة دعم النقابيين المفصولين من العمل، اللجنة التشريعية، لجنة الرقابة المالية.

الاتحاد يكرم الداعمين للحركة النقابية البحرينية

كرَّم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عدداً من الشخصيات النقابية على المستويين الوطني والدولي، وذلك تقديراً لأدوارهم الكبيرة في خدمة الحركة النقابية والعمالية البحرينية.

فعلى المستوى الوطني، كرَّم الاتحاد الأمين العام المساعد السابق للقطاع الحكومي نائب رئيس نقابة البريد جمال عتيق، وهو من أبرز الشخصيات النقابية في القطاع العام، وتعرض لعدة انتهاكات بسبب حراكه النقابي والعمالي.

وعلى المستوى الدولي، كرَّم الاتحاد مسؤول برامج المنطقة العربية في اتحاد عمال النرويج موسى جرجس (أبو جورج)، تقديراً لجهوده ومساندته للحركة النقابية البحرينية ودعمه للبرامج التثقيفية والأنشطة التي قام بتنفيذها الاتحاد في السنوات الماضية، وبسبب منعه من دخول البحرين رغم وصوله إلى مطار البحرين الدولي تسلم درع التكريم نيابة عنه الأمين العام لاتحاد العمالي العام بلبنان (سعد الدين صقر).

كما كرَّم الاتحاد مدير الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية وليد حمدان، وتسلم درع التكريم نيابة عنه (غسان صليبي)، وذلك بسبب منعه من الصعود إلى الطائرة المتوجهة إلى البحرين من مطار بيروت.

ويأتي تكريم الاتحاد العام لوليد حمدان تقديراً له على الدعم والمساندة اللذين قدمهما للحركة النقابية في البحرين منذ ثمانينات القرن الماضي وصولاً إلى تأسيس الاتحاد في العام ٢٠٠٢، فضلاً عن الاستشارات الفنية والعمالية التي لم يبخل بها في أي يوم من الأيام للحركة النقابية سواء في البحرين أو على المستوى العربي.

ويعد حمدان من أبرز المسؤولين في منظمة العمل الدولية الذين أسهموا بجهودهم في تأسيس اتحاد عمال البحرين وعدد من الاتحادات العمالية على المستوى العربي.

جمال عتيق اثناء تكريمه من قبل الامين العام للاتحاد

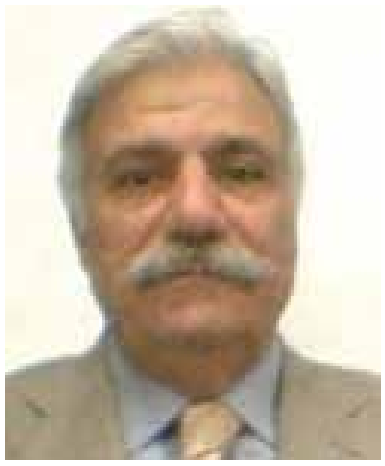

وليد حمدان

صقر يتسلم التكريم نيابة عن (وليد حمدان)

موسى جرجس

غسان صليبي يتسلم التكريم نيابة عن (ابو جورج)

الموقف المسؤول لاتحاد النقابات في الأزمة البحرينية

بقلم: عصمت الموسوي

في الوقت الذي أحجمت فيه جمعية الصحفيين عن نصرة الصحفيين والإعلاميين والدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم منذ انطلاق الحراك الشعبي في ١٤ فبراير ٢٠١١، وجدنا في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين خير معين وسند، حيث بادر الاتحاد بالتواصل مع المفصولين والموقوفين، وسجل ووثق تواريخ فصلهم وتوقيفهم أولاً بأول (بلغ عدد المفصولين ٦٠ صحفياً من الصحف و٣٠ من هيئة شؤون الإعلام) وفتح مقره لاحتضان مجموعة (بحرين ١٩) التي تشكلت في أعقاب إنهاء خدمة الصحفيين والإعلاميين وصمت الجمعية عن الانتهاكات التي جرت على الجسم الصحفي.

وفي الوقت الذي تضاربت فيه الأرقام والتصريحات وامتيازاتهم، أما مسلسل القطع من الرواتب فلا يزال مستمراً لدى فئات مهنية عديدة كالمدرسين والأطباء والممرضين وغيرهم.

تجاوب اتحاد النقابات مع مطالب الموظفين ونقابات العمال في الشركات والجمعيات المهنية إبان انطلاق الحراك، وأصدر عدداً من البيانات المتتالية المؤيدة والمستجيبة لتطلعاتهم ورغبتهم في المشاركة في الاحتجاجات خلال شهري فبراير ومارس الماضيين.

البيان الأول جاء في عز الأزمة في ١٩ فبراير تحديداً منددا بالإصابات التي لحقت بالمتظاهرين وداعياً قوات الأمن إلى الانسحاب لإتاحة الفرصة للمتظاهرين لمواصلة مظاهراتهم السلمية، وعقب انسحاب قوات الأمن من الدوار في ٢١ فبراير أعلن تعليق الإضراب، ثم أصدر لاحقاً، أي في ٢٨ فبراير، بياناً يؤيد فيه المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمتظاهرين، ويناشد المسؤولين عدم اتخاذ تدابير يمكن أن تزيد من احتدام الوضع وعلى الأخص إنهاء عقود الموظفين الذين شاركوا في المظاهرات، وفي ١٣ مارس على ضوء التقارير المستمرة عن استخدام قوات الأمن للعنف ضد المتظاهرين دعا الاتحاد إلى إضراب آخر بدءاً من ١٤ مارس احتجاجاً على الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين والتعبير عن مظالم اجتماعية واقتصادية عامة تمس القوى العاملة، وفي ٢٠ مارس أصدر الاتحاد بياناً دعا فيه العاملين إلى مواصلة الإضراب احتجاجاً على سوء معاملة العاملين من جانب قوات الأمن، وأبرز في بيانه تهديد سلامة الموظفين أثناء ذهابهم للعمل وعودتهم منه.

إن اتحاد النقابات شأنه شأن أي مؤسسة مدنية مهنية واجتماعية مختصة بشؤون العمال وحقوقهم، وليس بمقدوره أن ينأى أو يعزل نفسه عن هذه الأحداث أو الادعاء بأنه مؤسسة عمالية لا سياسية، إنه يستمد مشروعيته من صناديق الاقتراع ومن الاعتراف الدولي ومن قيامه بمهامه ومسؤولياته تجاه النقابات التي يمثلها، ولو لم يفعل لقوبل بالاستهجان ولفقد مسوغ وجوده ولتخلى عنه العمال، فكل البحرين وقتها كانت تعيش وضعاً استثنائياً خاصاً وصفه تقرير لجنة تقصي الحقائق بـ"حدث ذو طبيعة خاصة" استلهم ربيع تونس ومصر وحاكى تجربتيهما في الاحتجاج والتظاهر والإضراب والعصيان المدني لتحقيق المطالب الشعبية، هو حدث سياسي بامتياز، وقد ساء الاتحاد ما حل بالمتظاهرين ولم يكن باستطاعته السكوت عما حلَّ بالعمال والنقابات أو القيادات النقابية في بيئة العمل التي تحولت إلى محاكم مهنية ومهينة ومناخات عدائية تمتلئ بالوشاة والمخبرين ولجان التحقيق التي مهدت لاحقاً لفصل المئات.

وقد استغل بعض أرباب العمل هذا الظرف للتحلل والتملص من الالتزامات القانونية فمارسوا أقسى أنواع الظلم بحق موظفيهم وعمالهم أو وقفوا مكتوفي الأيدي تجاه الإهانات التي تعرضوا لها من قبل رجال الأمن الذين اقتحموا بعض مواقع العمل وضربوا الموظفين وأهانوهم أمام زملائهم (بعض الموظفين رفض العودة إلى العمل لهذه الأسباب)، وقد تدخل الاتحاد دوماً لتصحيح الأرقام الحقيقية لعدد المفصولين العائدين ولتسهيل وصولهم لوزارة العمل لتسجيل حالات البطالة، فحتى هذا الحق جوبه بالعراقيل والممانعة لحرمان العمال من أي حقوق، وظل الاتحاد يذكر الأرقام الحقيقية للمفصولين في كل المؤسسات والمعلومات حول أعداد ونسبة المفصولين العائدين إلى أعمالهم، كان لدى الاتحاد أدق الأرقام بسبب تواصله المستمر والدائم مع كل المفصولين ورفضه للشروط التعسفية والمذلة للتسويات غير العادلة بحقهم.

وقد استعانت لجنة تقصي الحقائق بالاتحاد في هذا الملف الذي تقاذفته التصريحات المتناقضة، فمرة يقال إن المفصولين عادوا جميعاً إلى مواقع أعمالهم، ومرة يقال عادوا جزئياً، أو رفض بعضهم العودة أو استقالوا أو تقاعدوا من تلقاء أنفسهم، أو تذرعت جهات العمل بالقول إن فصلهم يعد قانونياً بسبب تغيبهم عن العمل والمشاركة في نشاط نقابي يرتبط بالمظاهرات، ونقل إلينا بعض الموظفين العائدين إلى أعمالهم أنهم وجدوا موظفين آخرين قد احتلوا مكاتبهم أو لم يسمح لهم بالدخول أو انتزعت صلاحياتهم والشركات الخاصة والعامة التي سعى أرباب العمل للتملص منها أو الادعاء بعكسها، ويقوم بمسؤولياته التوعوية مذكراً بالقوانين والمراسيم والاتفاقيات المحلية والدولية وعلى رأسها اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تحمي العمال جميعاً وبشكل متساوٍ وتصون حقوقهم وتمنع التمييز ضدهم على أساس اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو المنشأ الاجتماعي ويسفر عن إبطال أو انتقاص المساواة في الفرص أو في المعاملة على صعيد الاستخدام والمهنة.

وبحسب الاتحاد العام فقد تم فصل وتوقيف ٣٣٠٠، بينما ذكر تقرير لجنة تقصي الحقائق أن الرقم يبلغ ٤٥٣٩ موظفاً، ٢٠٧٥ في القطاع العام و٢٤٦٤ في القطاع الخاص، ولقد نال اتحاد عمال البحرين من النقد والتقريع من قبل إعلام الدولة ما جرى على غيره من مؤسسات المجتمع المدني، واستهدفته البرامج التلفزيونية وصحف السلطة وأعمدة الرأي، وطالبت نائبة برلمانية بإنهاء وجوده معتبرةً أنه فقد مشروعيته، واتهمته وزارة العمل بأن الإضرابات التي نظمها غير قانونية لأنها دعت إلى تحقيق مطالب سياسية، والمعروف أن تشكيل الاتحاد الحر الموازي له خلافاً للقانون هدفه ضرب الاتحاد العام وسحب البساط من تحت قدميه بسبب إصراره على مواقفه وتشديده على ضرورة عودة جميع العمال دون شروط مجحفة إلى مواقع عملهم معتبراً أن الفصل جاء انتقاماً لمشاركتهم في إضرابات العمال التي يجيزها القانون.

ولعلنا نذكر أن هذا الاتحاد لعب دوراً محورياً ومهماً بعد تشكيل لجنة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق وأصر على قاعدة بياناته الأساسية، ولقد اتفقت مرئيات لجنة تقصي الحقائق مع أغلب مرئيات الاتحاد وخصوصاً في المسائل المتعلقة بتطبيق القانون وتجاوزاته سواء ضمن قانون الخدمة المدنية أو قانون العمل في القطاع الأهلي على خلفية الإخطارات والضمانات الإجرائية للمفصولين والتي حرموا منها انتقاماً لمشاركتهم في الاحتجاجات، وقد وجدت لجنة تقصي الحقائق أن الإضرابات العمالية كانت في الحدود التي يجيزها القانون، واستنتجت اللجنة أن المسؤولين الحكوميين الذين أدانوا المظاهرات علناً هيَّأوا أجواء الانتقام من الأفراد الذين شاركوا في المظاهرات والإضرابات وخرقوا القانون وميزوا في تطبيقه، وذكرت أن حالات الفصل نتيجة التغيب عن العمل لا تتفق مع المادة ٢٨ من قانون الخدمة المدنية برقم ٤٨ لسنة ٢٠١٠ والمادة ١١٣ من المرسوم بقانون برقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ على التوالي حيث إن عدداً كبيراً من الموظفين فصل من العمل لفترات غياب أقصر من تلك التي يعتبرها رب العمل مستوجبة للمعاقبة، وجاء في التوصية الخاصة بهذا الملف:

"تناشد اللجنة الحكومة ضمان ألا يكون الموظفون المفصولون قد فصلوا من أعمالهم نتيجة ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وحرية الرأي والتجمع أو الاجتماع "، وهو ما ينسجم مع الدعوة الأساس التي أطلقها الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وظل مدافعاً عنها إلى يومنا هذا، وهذه كلمة حق للتاريخ سواء استمر الاتحاد أو تم الإجهاز عليه واستبدال آخر به".

ITUC STATEMENT ON THE SITUATION IN BAHRAIN

The International Trade Union Confederation (ITUC) condemns the government of Bahrain for denying visas to numerous trade unionists from around the world, including from the ITUC, and representatives of the International Labour Organization (ILO) that are seeking to attend the Congress of the General Federation of Bahrain Trade Unions (GFBTU) from September 29-October 1. The GFBTU is an affiliate of the ITUC and has a representative on the ILO governing body. “The Bahraini government’s move to deny visas selectively in order to prohibit the GFBTU from receiving international trade union visitors is a violation of the right of freedom of association. It will be unsuccessful though if it believes that by denying visas it can hide from the international community the fact that violations of trade union rights continue, and that the union’s efforts to achieve reconciliation after the events of last year have been largely ignored,” explained Sharan Burrow. “The government will certainly have a lot to explain to the ILO.”

Last year, thousands or workers, many of whom were trade unionists and union leaders, were illegally fired based on their political opinion and/or in violation of the right to freedom of association. In November, as a result of international pressure, an ILO tripartite committee was established to review the cases of dismissal with an aim of reinstating those workers who had been wrongly terminated for their involvement in the protests. While many workers in state-owned industries were reinstated, they were not necessarily reinstated to the same jobs on the same terms and conditions. Progress on reinstatement appears to have stalled. Workers in the public and private sector remain unemployed well over a year later.

The government has also committed to considering ratification of ILO Convention 87 on Freedom of Association and Convention 98 on Collective Bargaining. To date, we have seen no efforts to ratify those conventions or to bring the laws into conformity with those conventions.

Public vilification of the trade union movement continues, as billboards, articles and blogs baselessly accuse the GFBTU and specific leaders of acts including treason. This has created an extremely hostile environment for the trade union movement. In this context, the government has now supported the creation of a new, pro-government trade union with the aim of marginalizing the GFBTU.

The ITUC calls on the government to:

1. Immediately implement the tripartite agreement with regard to reinstatements and ensure all workers illegally fired are returned to their work at the same wages and conditions of work. The government should also work to ratify Conventions 87 and 98 and ensure that their laws are in full conformity. Recently-passed legislation does not accomplish this goal.
2. Immediately implement the recommendations of the Bahrain Independent Commission of Inquiry.
3. Engage with trade unions and civil society in a good faith process of national reconciliation.

Failure to make these steps means that the ITUC will maintain its request for an ILO Commission of Inquiry under Convention 111.